العلاقات التجارية بين العراق وايران بعد عام 2003 - التحديات وسبل التطوير

أ.م.د. مظفر حسني علي* قاسم محمد لعيبي**

المستخلص

تسعى دول العالم فيما بينها الى اقامة علاقات تجارية جيدة متكافئة مستفيدة من المكاسب الممكن تحقيقها على اساس الميزة النسبية وساعد الجوار الجغرافي على توفير تلك الميزة من خلال انخفاض تكاليف النقل ،وتطوير مجالات التعاون او التكامل الاقتصادي بينهما. وكما هوالحال في العلاقات التجارية بين العراق وايران حيث تتيح التجارة بين البلدين امكانية تطوير العلاقة بينهما بما يخدم مصالح كلا البلدين خصوصا بعد التغيرات التي حدثت بعد عام 2003 .

وقد اظهرت البيانات ان طبيعة العلاقة التجارية بين العراق وايران تشهد مستويات غير متكافئة في حركة التبادل التجاري، حيث تشكل السلع الايرانية اهمية نسبية كبيرة من اجمالي الاستيرادات العراقية ويعد العراق سوقا لها ، في الوقت الذي لم تشكل الصادرات السلعية العراقية الى ايران اية أهمية نسبية تذكر مما يجعل العلاقة التجارية بين البلدين غير متكافئة وتميل للتبعية الاقتصادية.

Abstract

Nations of the world seek among themselves to establish good business relationships equal beneficiaries of the gains can be achieved on the basis of comparative advantage of the geographical proximity and helps to provide that advantage through lower transportation costs, and develop areas of cooperation and economic integration between the two. As Hoalhal in trade relations between Iraq and Iran, where trade between the two countries allows the possibility of developing their relationship in order to serve the interests of both countries, especially after the changes that took place after 2003.

The data showed that the nature of the business relationship between Iraq and Iran is experiencing disproportionate levels of trade exchange, accounting for Iranian goods large relative importance of the total Iraqi imports Iraq is a market for her. At the time it did not represent the Iraqi merchandise exports to Iran, state relatively little significance making the business relationship between the two countries is equal and tend to economic dependency .

المقدمة

يرتبط العراق مع ايران بروابط تاريخية وثقافية تمتد الى اعماق التاريخ فضلا عن الجوار الجغرافي الذي يمتد بحدود برية تزيد عن (1400) كم اضافة الى الحدود المائية المشتركة بينهما.ويشترك البلدان

* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .

** باحث .

تأريخ استلام البحث 2016/8/15
تأريخ قبول النشر 2016/10/16
مستل من رسالة ماجستير

بعدد من المنافذ الحدودية مثل (الشيب ، زرباطية و المنذرية) التي شهدت حركة واسعة للتبادل التجاري بين البلدين، فضلاعن الوافدين من كلا البلدين سواء للسياحة الترفيهية او الدينية ،يضاف الى كل ما تقدم وجود القواسم المشتركة بين البلدين التي يمكن ان تشكل الاساس في بناء علاقات تجارية مبنية على التكافىء بينهما ومن اهمها النفط الذي يجعل منهما قوتين نفطيتين لايستهان بها اذ تعد ايران من الدول الكبرى المنتجة للنفط والعراق يمتلك ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم . وبالرغم من أن العلاقات العراقية - الايرانية قد توقفت بشكل تام خلال عقد الثمانينات نتيجة للحرب بينهما،إلا أن العلاقة التجارية بين البلدين شهدت تطورا كبيرا بعدعام 2003. وقد أظهرت البيانات ان طبيعة العلاقة التجارية بين البلدين تشهد مستويات غير متكافئة في حركة التبادل التجاري ، حيث تشكل السلع الايرانية اهمية نسبية كبيرة من اجمالي الاستيرادات العراقية بينما لم تشكل الصادرات السلعية العراقية الى ايران اية أهمية نسبية تذكر مما يجعل العلاقة التجارية بين البلدين غير متكافئة. وينظر الجانب الايراني الى تلك العلاقة من خلال التطلعات القومية بأن تصبح ايران قوة اقتصادية وسياسية رائدة في المنطقة بفضل ما تمتلكه من إمكانات اقتصادية وصناعية وزراعية وجغرافية تؤهلها لتتبؤ ذلك الموقع وتحافظ على قوتها واستقرارها الاقتصادي وعلى هذا الاساس فانها تعد العراق سوقا مهماً لتصريف السلع والخدمات خاصة في ظل العقوبات الاقتصادية التي تواجهها .

أما بالنسبة للعراق فانه يعد علاقته التجارية مع ايران تستند الى اساس ألاهمية الاقتصادية لدولة ايران وانها تعد المصدر الاكثر قربا من الناحية الجغرافية لتلبية احتياجات السوق العراقي من السلع والخدمات وأموال الاستثمارالتي يعجز العرض المحلي عن تلبيتها فضلاً عن الراوبط التاريخية بين الشعبين وتشابه العادات والتقاليد وغيرها من العوامل الاجتماعية والسياسية .

مشكلة البحث:

مع تطور العلاقات التجارية بين العراق وايران إلى درجة متقدمة من الشراكة المبنية على المصالح الاقتصادية ومستوى مضطرد من التبادل التجاري الذي أصبح متقدما على بقية أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية بينهما . الا ان تدهور البنية التحتية للقطاعات الاقتصادية في العراق جعل العلاقة بين البلدين بشكلها الحالي توحي بأن العراق وكأنه تابع اقتصادياً الى ايران ويتضح ذلك من خلال أعتماد العراق وبشكل كبير على الاستيرادات السلعية الايرانية علما ان استمرار الوضع بصيغته الحالية لا يخدم العراق اولاً، ولا ايران بالاجل الطويل .

هدف البحث :

يهدف البحث الى رصد وتتبع العلاقات التجارية بين العراق وايران وتحديد مدى تأثير تلك العلاقة على الاقتصاد العراقي ، وذلك عن طريق دراسة تطور التبادل التجاري بين البلدين بعد عام (2003) وتشخيص المقومات التي تساعد في تطوير ذلك التبادل ،وما هي التحديات والمعوقات التي تحول دون ذلك . وبالتالي التوصل الى تحديد سيناريوهات مستقبلية متوقعة للعلاقات التجارية بين البلدين.

فرضية البحث :

يستند البحث على فرضية مفادها أن طبيعة التبادل التجاري بين العراق وايران يمكن أن ينتج عنها اثاراً سلبية واخرى ايجابية على الاقتصاد العراقي ، وتتغير هذه الاثار بحسب الظروف الاقتصادية لكل من البلدين . وبالامكان السعي لجعل العلاقة التجارية بين البلدين علاقة متكافئه خاصة وان البلدين يتمتعان بمواصفات اقتصادية وظروف موضوعية مؤاتية لبناء علاقات تجارية افضل .

ولاجل اختبار صحة هذه الفرضية فقد تكوّن البحث من ثلاثة محاور وهي :

- الاول ، الملامح العامة لاهم المؤشرات للاقتصادين العراقي والايراني .
- الثاني ، تطور العلاقة التجارية بين العراق وايران .
- الثالث ، السيناريوهات المحتملة للعلاقة التجارية بين العراق وايران .

منهجية الدراسة:

استند الباحثين على المنهج الاستنباطي في استعراض بعض المؤشرات الاقتصادية للبلدين والمتعلقة بالتجارة الخارجية ، و كذلك اعتمد اسلوب الوصف والتحليل لتتبع العلاقة التجارية بين البلدين مستنداً على البيانات المتاحة و المعلومات والإحصاءات المستقاة من المصادر العراقية والعربية والمترجمة ومن ثم وضع السيناريوهات المحتملة لتلك العلاقة .

المطلب الاول
الملامح العامة للاقتصادين العراقي والايراني

اولاً- مؤشرات عامة :

يقع العراق جنوب غرب قارة اسيا، ويشكل القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي ضمن منطقة الشرق الأوسط ،تبلغ مساحته (438) الف كم^2 ، وقدر عدد السكان في عام 2013 بحوالي (35)مليون نسمة [1].يشكل موقعه على الخليج العربي اهمية استراتيجية نظراً للبلدان المطلة عليه ونشاطها الاقتصادي ، وتعد الموانئ التجارية مصدراً اساسياً لحركة التجارة الخارجية وكذلك مركزاً لتصدير النفط والمواد الاولية [2]. ويعتبر اقتصاد العراق الحديث من الاقتصادات الريعية التي تعتمد على ايرادات الموارد الطبيعية وفي مقدمتها النفط الخام لتمويل النشاط الحكومي وموازنة الدولة بالرغم من انه يمتلك قاعدة وفيرة ومتنوعة من الموارد وهو يمثل ثاني اكبر احتياطي عالمي من النفط الخام. اما بالنسبة للغاز فان الاحتياطي المؤكد يبلغ(110) ترليون قدم مكعب والاحتياطي المحتمل منه بلغ حوالي 150 ترليون قدم مكعب[3].

اما ايران فتقع في القسم الجنوبي الغربي من قارة اسيا ، شمال شرق الجزيرة العربية ويحدها من الشرق افغانستان وباكستان ومن الجنوب خليج عمان والخليج العربي ،ومن الشمال روسيا وبحر قزوين اما من الغرب العراق وتركيا وتشترك مع العراق في حدود برية يبلغ طولها حوالي (1400) كم وفي اطلالتها على الخليج العربي ، وتبلغ مساحتها (164895) كيلو متر[4]،تشكل الاراضي القابلة للزراعة فيها (31%) ، يعمل فيها نحو(23%) من مجموع الايدي العاملة [5]. اما عدد سكانها فقد بلغ في عام2013 نحو (77.1) مليون نسمة. وتحتل ايران موقعا استراتجيا حيويا بالنسبة الى ممرات نقل النفط لوقوعها على الخليج العربي ومضيق هرمز وتعتبر من الدول الغنية بالموارد الطبيعية ونتيجة لتزايد الاهتمام بالغاز الطبيعي بوصفة مصدرا للطاقة الاول في القرن الجديد ولطبيعة ما تمتلكة ايران من مخزون هائل وانتاج كبير للغازحيث تعد ثاني اكبر مصدر عالمي للغاز ومن المتوقع ان يتزايد دورها في اسواق الطاقة العالمية وفي تامين الغاز اضافة الى كونها رابع دولة عالميا في انتاج النفط وثاني دولة مصدرة له [6].

ثانياً- مؤشرات مختارة من الاقتصاد الكلي العراقي والايراني للمدة 2003-2013 :

1-مؤشرات الاقتصاد العراقي :

يتسم الاقتصاد في العراق باختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي حيث يلاحظ ان مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ظلت منخفضة وفي تناقص مستمر بعد عام 2003 وكما مبين في الملحق (1) لتصل إلى (6.6%) عام 2013 بعدما كانت تبلغ اهميته النسبية عام 2003 نحو (14%) [7] .اما القطاع النفطي فكانت اعلى نسبة مساهمة له في تكوين الناتج المحلي عام 2003 اذ بلغت نحو (51.5%) ،الا ان هذه النسبة تراجعت قليلا فيما بعد لتصل الى نحو (41.7 %) عام 2013 بسبب انخفاض الايرادات النفطية نتيجة الانخفاض الحاصل بأسعار النفط[8]. في حين بلغت مساهمة القطاع الصناعي عدا النفط في تكوين الناتج المحلي عام 2003 نحو (4.7%) الا انها انخفضت بعد ذلك نتيجة لانهيار البنية التحتية لتتراوح بحدود (2.4%) خلال الاعوام (2004-2008) . اما قطاع الخدمات فقد شهد ارتفاعاً في مستويات مساهمتة بالناتج المحلي اذ ارتفع من (29.9 %) عام 2003الى (49.1%) عام 2013. وهذا يؤكد الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي الذي يعتمد على إنتاج وتصدير النفط الخام بصفة رئيسة وكذلك بالتخلف والتبعية والاعتماد على الخارج واتجاهه الى الاعتماد على القروض الخارجية مما ستؤدي الى زيادة حجم مديونية الخارجية وتزايد اعباء القروض . اما في ما يتعلق بالتضخم فقد كان للعوامل الخارجية بعد عام 2003 دورا بارزا في ارتفاع معدلاته والتي تمثلت بالتضخم المستورد الناتج عن الاعتماد الكبير على

1- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010 -2014) بغداد ،2009 ، ص32.
2- صباح محمود ، الصراع الجيوبوليتكي في الخليج العربي . مطبعة السعدون ،بغداد ،1986 ،ص9.
3 -كامل علاوي كاظم و حيدر عبد الرضى الدلفي ،دراسة وتقويم بيئة الاستثمار في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 6 ، 2012 ، ص61-62 .
4- معتز سلامة ، القدرات الاستراتيجية الخليجية 1999-2000 التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999-2000 ' ط 1 ،دار الخليج للصحافة والنشر ،الامارات العربية المتحدة ،2000 ،ص12.
5-احمد نخجواني ، الزراعة خطوة اولى نحو التنمية ،مجلة الاقتصاد الجديد ،العدد 54 ، 1996 .
6- يحيى داود عباس ، تاريخ البترول الايراني ،مختارات ايرانية ،العدد 81 .2007 ، ص 1 ،شبكة المعلومات الدولية الانترنت www.ahbaina.nat
7-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي 2007، ص3.
8-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي 2013 ، ص 12

الاستيرادات بسبب انفتاح العراق على العالم الخارجي ، وقد بلغ معدل التضخم في المتوسط خلال المدة (2004- 2013) نحو (18.4%) ، بينما سجلت معدلات البطالة اعلى نسبة لها عامي (2003 -2004) اذ بلغت (28.1 %-26.8%) على التوالي نتيجة للظروف الامنية وتدمير البنى التحتية وتضاؤل الفرص أمام النشاط الخاص وانفتاح السوق العراقية على جميع المستوردات دون قيود امام السلع الأجنبية الرخيصة المستوردة مما أدى الى توقف الكثير من الانشطة الاقتصادية العراقية عن العمل، فضلا عن تسريح عدد كبير من منتسبي المؤسسات الاعلامية والعسكرية بعد عام 2003[1] ،وتشير المسوحات الى ان معدل البطالة انخفض إلى (15.1%) في عام 2013 كنتيجة للاستقرار الامني في بعض المحافظات وقيام البنك المركزي بتخفيض معدلات الفائدة الذي ساهم في زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة فرص العمل وبالتالي انخفاض معدلاتها[2] .

2- مؤشرات الاقتصاد الايراني :

يعاني الاقتصاد الايراني من اختلالات هيكلية، فقد تباينت نسبة مساهمة القطاعات الرئيسة في الناتج المحلي حيث بلغ معدل الاهمية النسبية لقطاع الزراعة (8.1%) للمدة (2003 -2011) وقد شهد القطاع الزراعي تراجعا في نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وصلت الى (6.3%)عام 2011 ولم تتجاوز اعلى نسبة مساهمة له عام 2005 حيث بلغت نحو(12.6%) وهذا الانخفاض النسبي يمثل خللاً في الهيكل الاقتصادي خاصة وانه يحتل دورا محوريا وجديا وفاعلا في ايران من خلال اسهامه في الناتج والتصديروقوة العمل[3]. وكذلك شهد قطاع الصناعة انخفاضا في نسبة مساهمته اذ وصل نحو(16.1%)عام نحو(16.1%)عام 2011 بعدما كانت مساهمته في تكوين الناتج المحلي(23.3%) عام 2003 .اما قطاع الخدمات وعلى الرغم من انخفاض نسبة مساهمته من (49.7%) في عام 2003 الى (37.6%) في عام 2011 الا انه يحتل المرتبة الاولى في نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي ،أما قطاع النفط فقد شهد نمواً متصاعدا حيث ارتفعت نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي من (16%) عام 2003 الى نحو (38.9%) عام 2011 وبمعدل اهمية بلغت (30.7%) وكانت اعلى نسبة مساهمه له في عام 2006 اذ بلغت (44%)[4] .يتضح من ذلك ان الاقتصاد الايراني يعاني كذلك من اختلال هيكلي في بنية الناتج ويتجسد هذا الاختلال في المساهمة الكبيرة لقطاع الخدمات والنفط مع انخفاض في نسبة مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي.اما فيما يخص معدلات التضخم للاقتصاد الايراني فقد شهدت ارتفاعا متباينا خلال مدة البحث وقد بلغت اعلى مستوى لها عام 2013 اذ بلغت (34.7%) بفعل العقوبات الدولية التي فرضت على ايران. بينما كان معدل البطالة قد سجل ارتفاعا ملحوظا من (10.3%) عام 2004 الى (13.4%) عام2009 وقد كان هذا الارتفاع نتيجة للعقوبات الاقتصادية التي اثرت على حجم الاستثمارات في ايران وحركة النشاط الاقتصادي الا انه بعد ذلك اتجه معدل البطالة نحو الانخفاض بصورة تدريجية ليصل الى (10.4) في عام 2013 .[5]

المطلب الثاني

تطور العلاقات التجارية العراقية - الايرانية بعد 2003

ان حركة التبادل التجاري بشقيها الاستيرادات والصادرات قد شهدت تطورا كبير بعد عام 2003 بين العراق وايران . ولمعرفة مدى النمو والتطور لتلك العلاقة التجارية واهميتها على اقتصاد البلدين يمكن ملاحظة معدلات النمو للاستيرادات والصادرات السلعية بين البلدين خلال المدة (2005- 2013) ، ودرجة الاهمية النسبية قياسا بالاستيرادات والصادارات من دول العالم .

اولاً- تطورحركة الاستيرادات والصادرات بين البلدين :

1- الاستيرادات :

شهدت قيمة الاستيرادات السلعية العراقية من ايران مستويات نمو مختلفة خلال المدة (2003 - 2013) اذ سجلت اعلى مستوى لهاعام 2011 حيث بلغت(1150403.5) مليون دولارنتيجة التطور الحاصل في العلاقات التجارية بين البلدين وبنسبة اهمية شكلت(2.1%) من اجمالي الاستيرادات العراقية من

1 - حسناء ناصر ،البطالة وخلق العمل احدى تحديات الوضع الراهن ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 19، 2009 ، ص71.

2 - ازاد احمد سعدون ، سمير فخري نعمة ، انعكاسات السياسة المالية والنقدية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ،2009 ،ص8

3 - وسن هادي فنجان ،موقع القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في ايران واقعه وافاقة ومستقبلة ،مجلة دراسات ايرانية ايرانية ،العدد(13) ، 2011 ، ص162.

4- المصدر- البنك الدولي ، مجموعة البيانات لسنوات مختلفة (2003 -2013) .

5- المصدر - البنك الدولي ، بيانات مجموعة البنك الدولي ، لسنوات مختلفة (2003 - 2013) .

دول العالم ، بينما سجل عام 2007 اقل قيمة من الاستيرادات العراقية من ايران اذ بلغت (2849.8) مليون دولار اي مايعادل (0.04 %) من نسبة اجمالي الاستيرادات العراقية وكما مبين في الجدول (1) متأثراً في نمط طلب السوق المحلي العراقي .

جدول (1)

الاهمية النسبية للاستيرادات العراقية السلعية (عدا النفط والمنتجات النفطية) من ايران (مليون / دينار)

السنوات	الاستيرادات العراقية من ايران	اجمالي الاستيرادات السلعية العراقية غير النفطية من العالم الخارجي	الاهمية النسبية للاستيرادات العراقية من ايران %
2005	177 442.2	12 525 709.8	1.4
2006	508191.5	14343519.7	3.6
2007	2849.8	5736933.9	0.04
2008	3262.1	2589193.9	0.1
2009	31867.9	18377041.9	0.1
2010	612350.2	30433627.5	2.0
2011	1150403.5	54039634.2	2.1
2012	600086.2	22363948.3	2.6
2013	861508.9	33289483.1	2.5

المصدر : وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للاحصاء - مديرية احصاءات التجارة -التقارير الاقتصادية للاستيرادات لسنوات مختلفة(2005-2013).

- الاهمية النسبية تم احتسابها من الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول .

وكانت اعلى قيمة للاستيرادات العراقية من المانيا حيث بلغت (4676433.5) مليون دينار وبنسبة (81.5%) من اجمالي الاستيرادات السلعية وذلك بسبب استيراد اللوريات التي شكلت نسبة (57.7%) من اجمالي الاستيرادات من المانيا ، ثم تليها الامارات المتحدة وبنسبة (6.82%) ، ومن ثم الصين وبنسبة (2.26%) من اجمالي الاستيرادات السلعية [1] .

جدول (2)

الاهمية النسبية للاستيرادات السلعية الايرانية (عدا النفط والمنتجات النفطية) من العراق للمدة (2005-2012) (مليون / دولار)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاستيرادات السلعية الايرانية من العراق	5.6	35	90	67	51.8	•	121	74
الاستيرادات السلعية الايرانية من العالم	39289	43832	51992	62360	62649	68670	72079	64419
الاهمية لنسبية %	0.01	0.07	0.1	0.1	0.08	0.06	0.1	0.1

المصدر : بالنسبة لاستيرادات ايران اعتمد الباحث التقرير الاقتصادي للبنك المركزي الايراني لسنوات مختلفة (2005-2012).

وعند ملاحظة الاهمية النسبية للاستيرادات العراقية من ايران الى اجمالي الاستيرادات العراقية خلال مدة الدراسة نجد ان المدة (2005- 2009) مرت بمستويات غير مستقرة حيث شهدت انخفاضاً وصل الى (0.04%) عام 2007.اما اعلى نسبة من الاستيرادات قياسا بدول العالم فقد كانت في عام 2006 حيث بلغت (3.5%) ، يتضح من ذلك ان اهمية الاستيرادات العراقية من ايران مرهونة بنوعية السلع التي يطلبها السوق العراقي وهذا ما بينته الاهمية النسبية عام 2007 نتيجة لتحول الطلب على السلع الرأسمالية اما بالنسبة للاستيرادات السلعية الايرانية من العراق فيمكن ملاحظتها من خلال النسب الواردة في الجدول (2) الذي يبين انها ليس لها تأثيراً مهماًعلى الاقتصاد الايراني .

بمعنى ان السلع العراقية المعدة للتصدير ليست بالمستوى الذي يشكل اهمية تنافسية تذكر والتي عادة ما يغلب عليها صفة المواد الاولية والاستهلاكية وقد تراوحت بين مستويين الادنى منها بلغ نحو(0.08%) في عام 2009 والاعلى بلغ نحو (0.1%) في 2012 بينما كانت الاستيرادات الايرانية من العالم يغلب عليها السلع الوسيطة والسلع الراسمالية والخدمات التقنية، ومن متابعة السلسلة الزمنية للاستيرادات الايرانية يتضح مدى انخفاض الاستيرادات من العراق التي يترتب عليها عجزا مستمرا في الميزان التجاري السلعي بين البلدين من جانب وكذلك مدى ضعف اعتماد السوق الايراني على السلع العراقية من جانب اخر ، هذا

1 - وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للاحصاء - مديرية احصاءات التجارة -التقرير الاقتصادي للاستيرادات العراقية ، 2007،ص4 .

• - لم يذكر في التقرير الاقتصادي السنوي للصادرات العراقية لعام 2010 وجود صادرات سلعية من العراق الى ايران والتي تمثل بذات الوقت استيرادات ايران من العراق

الانخفاض في هيكل استيرادات ايران من العراق يمثل اختلالاً كبيراً في اتجاهات العلاقات التجارية الايرانية العراقية مما يقلل من الاثر الايجابي الذي يمكن ان يتحقق من تلك العلاقة في الاجل الطويل .

2 - الصادرات :

سجلت الصادرات السلعية العراقية الى ايران انخفاضا واضحاً في مستوى اقيامها اذ بلغت قيمة الصادرات العراقية الى ايران عام 2012 (12.0) مليون دينار من القيمة الاجمالية للصادرات العراقية السلعية البالغ قيمتها (3438350.5) مليون دينار وبلغت أهميتها النسبية نحو(0.003%) من اجمالي صادرات العراق السلعية وهي تمثل اقل نسبة من الصادرات العراقية الى ايران خلال مدة الدراسة كما موضح في الجدول (3).

وهذا يدل على انخفاض اهمية الصادرات العراقية للسوق الايراني نتيجة لعدم تمكن العراق من الانتاج المعد للتصدير الذي يلبي احتياجات طلب الاسواق الخارجية ومنها ايران بسبب توقف النشاط الانتاجي العراقي سواء كان الصناعي او الزراعي . بينما تحققت اعلى قيمة للصادرات العراقية الى ايران في عام 2009 اذ بلغت نحو (13171.3) مليون دينار وتمثل أهميتها النسبية نحو (8%) من اجمالي الصادرات الى العالم، وكان هذا الارتفاع بسبب العقوبات الاقتصادية على ايران .

جدول (3)

الاهمية النسبية للصادرات السلعية العراقية(عدا النفط الخام والمنتجات النفطية) الى ايران للمدة(2005–2013)
(مليون دينار)

السنوات	الصادرات السلعية الى ايران	اجمالي الصادرات السلعية العراقية للعالم	نسبة الصادرات العراقية الى ايران الى اجمالي الصادرات السلعية العراقية الى العالم %
2005	402.0	164689.0	0.2
2006	1992.0	235696.8	0.8
2007	38.7	218383.8	0.01
2008	467.6	229714.3	2
2009	13171.3	164326.4	8 •
2010	*	285444.7	0
2011	704.7	261829.5	0.2
2012	12.0	3438350.5	0.003
2013	26246.9	402217.0	6.5

المصدر: وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للاحصاء - مديرية احصاءات التجارة -التقارير الاقتصادية للصادرات العراقية لسنوات مختلفة (2005-2013)

*- لم يتم ذكر الصادرات العراقية الى ايران في التقريرالاقتصادي للصادرات العراقية لعام 2010 الصادر من وزارة التخطيط.

اما معدل الاهمية النسبية للصادرات العراقية الى ايران فقد شكلت (2.2 %) من اجمالي صادراته السلعية الى العالم ، يبين هذا الانخفاض في قيمة الصادرات السلعية العراقية اعتماد العراق على صادراته من النفط الخام بدرجة عالية جدا يقابل ذلك الانخفاض الكبير في النشاطات الانتاجية الاخرى التي يمكن ان تصدر للخارج ، وانخفاض اعتماد السوق الايراني على الصادرات السلعية العراقية في تلبية احتياجاتة وبالتالي انخفاض امكانية موازنة الميزان التجاري بين البلدين اما على صعيد الاهمية النسبية التي تشكلها الصادرات السلعية الايرانية للعراق قياسا بصادراتها للعالم خلال المدة (2005-2012) فقد تراوحت مابين (0.01 %- 3.6%) كما موضحة في الجدول (4). حيث يلاحظ لم تشكل الصادرات الايرانية للعراق اهمية كبيرة قياسا بالدول الاخرى ، اذ بلغت اعلى اهمية نسبية لها نحو (3.6%) في عام 2011 وبقيمة بلغت (961.3) مليون دولار على الرغم من كون العراق منفذا حيوياً للصادرات الايرانية

• نظرا لغرابة مستوى الاهمية النسبية الذي بلغت الصادرات العراقية الى ايران لعام 2009 عمد الباحث الى البحث عن مصدر اخر للتحقق من الرقم الوارد في التقرير الاقتصادي للصادرات العراقية السنوي والبالغ (8%) ، فوجدت ضمن تقرير النشرة الاحصائية للدول العربية لعام 2012 ، ص 117ان الاهمية النسبية للصادرات العراقية الى ايران قد بلغ 0.01% بحجم صادرات سلعية بلغ 54.2 مليون دولار . مما يشير الى ان هناك تباين في البانات الموجودة حول موضوع الرسالة

بعد فرض العقوبات الاقتصادية على ايران.اما ادنى نسبة لها فكانت عام 2007 اذ بلغت نحو (0.01%) وبقيمة (2.2) مليون دولار وهذا يعني ان السوق العراقي لم يكن يشكل اهمية عالية للصادرات الايرانية والتي تتصدرها المنتجات النفطية والبتروكيماوية والسجاد والسيارات والخدمات التقنية .

جدول (4)
الاهمية النسبية للصادرات الايرانية (عدا النفط والمنتجات النفطية) الى العراق للمدة (2005-2012)
(مليون / دولار)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات السلعية الايرانية للعراق	118.3	346.6	2.2	2.8	27.2	522.9	961.3	510.7
الصادرات السلعية الايرانية للعالم	55791.5	64665.2	13162.1	14670.0	18369.7	22596.9	26642.0	29899.2
الاهمية النسبية%	o.2	0.5	0.01	0.01	0.1	2.3	3.6	1.7

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات التقارير الاقتصادية للبنك المركزي الايراني لسنوات مختلفة (2005-2012)

ثانيا- حركة التبادل التجاري بين العراق وايران :

شهد نشاط التبادل التجاري السلعي مابين العراق وايران بعد عام 2003 نموا ايجابيا بعد قطيعة دامت عقوداً من السنين ، الا ان هذا النمو كان متذبذباً في مستوياته اذ شهدت المدة (2005 -2009) عدم الاستقرار في مستوى التبادل بينهما ،كما مبين في الجدول (5) الذي يوضح قيمة التبادل التجاري بين البلدين .

جدول (5)
حجم التبادل التجاري السلعي(عدا النفط والمنتجات النفطية) بين العراق و ايران للمدة(2005- 2013)
(مليون / دينار)

السنوات	الاستيرادات	الصادرات	الميزان التجاري مع ايران	حجم التبادل التجاري العراقي مع ايران	حجم التبادل التجاري مع العالم	الاهمية النسبية %
2005	177442.2	401.9	- 177040.3	177844.1	12690398.8	1.4
2006	508191.5	1992.0	- 506199.5	510183.5	14580116.5	3.5
2007	2849.7	38.7	- 2811	2888.4	5955317.7	0.04
2008	3262.1	467.6	- 2794.5	3729.7	2818908.2	0.1
2009	31867.9	13171.3	- 18696.6	45039.2	18541368.2	0.2
2010	612350.2	*	-612350.2	612350.2	30719072.2	2
2011	1150403.5	704.7	- 1149698.8	1151108.2	54301463.7	2.1
2012	600086.1	12.0	- 600074.1	600098.1	22707783.4	2.6
2013	861508.9	26246.9	- 835262	887755.8	33691700.1	2.6

المصدر : وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للاحصاء- مديرية احصاءات التجارة -التقارير الاقتصادية للاستيرادات لسنوات مختلفة

- الاهمية النسبية تم احتسابها من قبل الباحث عن طريق قسمة حجم التبادل التجاري بين العراق وايران على حجم التبادل التجاري بين العراق والعالم

يلاحظ من الجدول ان قيمة التبادل التجاري بين البلدين قد انخفضت عام 2007الى (2888.4) مليون دينار وهذا يعادل (0.04 %) من الاهمية النسبية من حجم التبادل التجاري العراقي مع العالم،نتيجة لانخفاض قيمة الاستيرادات العراقية من ايران التي بلغت نحو (2849.7) مليون دينار ، والذي يعد ادنى ما وصل اليه مستوى التبادل التجاري بين البلدين خلال مدة الدراسة بعدما كان قد بلغ (510183.5) مليون دينارعام 2006 وهو اعلى مستوى من التبادل التجاري بينهما خلال المدة (2005- 2013) وبأهمية نسبية بلغت نحو (3.5 %) على مستوى قيمة التبادل التجاري مع العالم الذي بلغ نحو (14580116.5) مليون دينار . اما معدل الاهمية النسبية للتجارة السلعية العراقية -الايرانية قياسا مع دول العالم فقد بلغت (2%) وهي تمثل نسبة قليلة جدا لا تعد ذات اهمية كبيرة مقارنةً بالمعدلات التي بلغتها مع الدول الاخرى .

(*) عدم توفربيانات عن االصادرات العراقية الى ايران في التقرير الاقتصادي السنوي للصادرات لعام 2010 .

على الرغم من النمو الذي شهده مستوى التبادل التجاري بين البلدين إلا ان الميزان التجاري السلعي بشكل عام كان سالبا من جهة العراق ،حيث شهد عجزا دائما خلال السنوات (2005- 2013) وقد وصل قيمة العجز في الميزان التجاري العراقي مع ايران في عام 2011 الى (1149698.6) مليون دينار وهذا اعلى ما وصل اليه، بينما شهد اقل مستوى للعجز في عام (2007) اذ انخفض الى (2811) مليون دينارنتيجة لانخفاض التبادل السلعي بشقيها الاستيرادات والصادرات بين البلدين وليس بسبب ارتفاع كمية الصادرات العراقية على حساب كمية الاستيرادات من ايران . ان هذا العجز في الميزان التجاري يعكس تفوق قيمة الاسيترادات العراقية على قيمة صادراته لايران (مقيمة بالاسعار الرسمية المحلية) وهذا يعني اعتماد الاقتصاد العراقي على ايران في الاستيراد بشكل كبير لتلبية طلب السوق المحلي مستفيدا من ميزة القرب الجغرافي الذي ينعكس في انخفاض تكاليف النقل بين البلدين مما يفضي الى أثار ايجابية تتمثل في انخفاض اسعار السلع والخدمات المتجهة من والى البلدين .

اما بالنسبة للشراكة التجارية فقد حافظت ايران على علاقات تجارية واقتصادية مع العراق من اجل تحقيق مكاسب مالية وعلى وفق التقارير السنوية الاقتصادية العراقية تعد ايران شريكا تجاريا مهما للعراق من ناحية التعامل المستمر خلال مدة الدراسة سواء كان ذلك على مستوى الصادرات او الاستيرادات ، الا ان مستوى هذه الاهمية يعتبر متدنيا قياسا بالشركاء الاخرين بسبب طبيعة السلع المتاجر بها مع ايران ، وكما موضح في الجدول (6).

جدول (6)

الاهمية النسبية لقيمة الاستيرادات العراقية (غير النفطية) لأهم الشركاء التجاريين للمدة (2009 -2013) مليون / دينار

السنوات / الدول	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	معدل الاهمية%
الصين		7.4	2.2	19.5	9.9	14	14.8	18.6	28.2	12.7
الولايات المتحدة الامريكية					25.3	24.73	12.3	11.7	7.5	9.05
رومانيا					-----	--		9.8		1.1
الاتحاد الاوربي							29.1		7.7	4.1
كوريا الجنوبية				27.3	8.5	6.8	3.7	8.9	5.5	6.7
تايلند		1.3		2.3	1.5	----	9.8	6.3	4.8	2.8
الهند		7.8			18.3	5.6	--	4.9		4
اليابان				12.3	9.5	5.2	2.4	4.0	6.3	4.4
المانيا		58.7	81.5		7.9	3.6	2.1	3.0	3.1	17.7
الامارات العربية المتحدة			6.8		-----	2.6		2.8	6.8	2.1
سوريا	2			3.3	1.5	1.2	1.4			1
تركيا	92.5	3.7								10.6
ايران	1.4	3.5	0.0.5	0.1	0.1	2.05	2.1	2.7	2.6	1.6
دول اخرى	4.1	17.6	9.45	35,2	21.7	34.25	22.3	27.3	27.5	22.1

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على التقارير الاقتصادية العراقية السنوية للاستيرادت الصادرة من البنك المركزي العراقي للمدة (2005-2013).

ومن خلال متابعة الاهمية النسبية للاستيرادات العراقية من ايران والتي يغلب عليها صفة المواد الاستهلاكية والوسيطة يتضح انها بلغت اعلى مستوى لها عام 2006 فقد وصلت الى (3.6 %) ،اما اقل مستوى من الاهمية النسبية كان عام 2007 اذ بلغ (0.05 %) من قيمة اجمالي الاستيرادات العراقية .أما على مستوى الصادرات العراقية والتي يحتل النفط فيها مركز الصادرة نجد ان اهم الشركاء التجاريين للصادرات السلعية العراقية من الدول النامية وليس المتقدمة كما يتضح ذلك من خلال الجدول (7) مما يعني ان العراق لايمتلك انتاجاً محلياً قابل للتصدير غير النفط يتنافس مع الصناعات الاخرى. اما صادراته الاخرى فغالبا ما تكون من المواد الاولية سواء تدخل في الصناعة الغذائية او غيرها من الصناعات .ولقد احتلت الجمهورية العربية السورية مركز الصدارة اذ بلغ معدل اهميتها النسبية (40.0%) وكانت اعلى نسبة لها من الصادرات العراقية عام 2009 بواقع (62.8%) حيث بلغ قيمة الصادرات العراقية (20464838) دينار.

جدول (7)

الاهمية النسبية لقيمة الصادرات السلعيةالعراقية (عدا النفط الخام والمنتجات النفطية) الى الشركاء التجاريين للمدة (2005-2013) مليون / دينار

السنوات / الدول	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	معدل الاهمية %
سوريا	19.6	41.1	31.1	61.4	62.8	48.9	47.7	33.1	15	40.0
الاردن	17.2	27.8	27.9	22.6	16.9	23.7	23	28.9	24.9	23.6
المغرب				3.1	2.4	2.3	1.3	1.3	0.9	1.2
مصر					1.7	1.6	2.5	1.7		0.8
ايران	0.2	0.8	0.2	0.2	8		0.3	0.01	6.5	1.8
لبنان						4.1	3.1		0.8	0.8
تركيا	18.6				7	18.3	20.3	21.3	3.8	10
الامارات	38.1	22.8	20.2	5.4				3.7	47.3	15.2
الدول الاخرى	6.3	7.5	20.6	7.3	1.2	1.1	1.8	10	0.8	
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	

المصدر : الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات التقارير الاقتصادية السنوية للصادرات الصادرة عن البنك المركزي العراقي للمدة (2005 -2013)

ثم تليها الاردن وبمعدل اهمية نسبية بلغ (23.6%) ،مسجلة اعلى نسبة لها من الصادرات العراقية عام 2012 وبنسبة (28.9%) من اجمالي الصادرات ، اما الامارات العربية فقد سجل معدل اهميتها النسبية نحو (15.2%) من اجمالي الصادرات ، ثم تليها تركيا وبمعدل اهمية نسبية بلغ (10%) . اما ايران فقد كان معدل الاهمية النسبية للصادرات العراقية اليها بحدود(1.2%) من اجمالي الصادرات العراقية غير النفطية وهي نسبة منخفضة لا تشكل اهمية كبرى على الجانب الايراني وكانت اعلى نسبة للصادرات العراقية لايران عام 2013 اذ بلغت (6.5%) وبقيمة مقدارها (26246.9) مليون دينار، يتضح مما تقدم ان ايران تعد شريكا تجاريا لكنها ليست بالمستوى البالغ الاهمية قياسا بالدول الاخرى على الرغم من وجود الميزة الجغرافية التى تربط بين البلدين وانه من المفيد العمل على تطوير العلاقات التجارية بما يحقق مصالح البلدين.

ثالثاً- اهمية التبادل التجاري السلعي العراقي مع الدول المحيطه به :

على الرغم من ان العراق تحيط به مجموعة من الدول العربية وغير العربية (الكويت - ايران -تركيا - سوريا – الاردن - السعودية) وهي تمثل جواراً جغرافي تتباين في طول حدودها مع العراق وتتخللها منافذ تجارية فيما بينهما وتشترك في نفس ميزة الجوار الجغرافي الا ان حجم التبادل التجاري السلعي يختلف فيما بينهما كما مبين في الجدول (8) الذي يوضح مستوى التبادل التجاري بين العراق والدول المحيطة به.

جدول (8)

الاهمية النسبية لمستوى حجم التبادل التجاري بين العراق والدول المحيطة به للمدة (2005 -2013) مليون \ دينار

الدول / السنوات	سوريا	الاردن	الكويت	السعودية	تركيا	ايران
2005	2.3	3.5	0.005	0.001	92..7	1.4
2006	3.6	5.1	0.9	0.02	82.4	7.8
2007	35.2	57.8	0.02	4.2	1.4	1.1
2008	28.8	26.7	9.6	20.9	13.2	0.4
2009	28.1	19.1	19.3	25.1	4.1	4.2
2010	20.4	12.1	32.6	1.5	5.1	28.1
2011	21.1	15.4	11.7	19	4.8	28.2
2012	18.9	16.3	11.5	14.3	13.3	25.6
2013	12.2	18.9	13.4	14.6	7.7	33
معدل الاهمية النسبية	%19	%19.4	% 11	%11	% 24.9	% 14.4

المصدر - من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق (2).

فقد تبين ان العراق يسعى الى تحقيق توازن في علاقاته التجارية وعدم الانكشاف بدرجة كبيرة على شركائه التجاريين من الدول المحيطة به لاسيما ان الاستيرادات العراقية بلغت عام 2013 نحو (2471362.8) مليون دينارعراقي اسهمت الدول المحيطة بها بنسبة (7.4%) من تجارة العراق

الخارجية[1]. وان مايغلب على الاستيرادات العراقية انها تميل الى الجانب الاستهلاكي لذلك يعتمد العراق على الدول القريبة لانخفاض التكلفة كما ان التحويل المالي يكون اسهل، ومن متابعة معدل الاهمية النسبية للتبادل التجاري السلعي للعراق مع تلك الدول يتضح ان ايران تحتل المرتبة الرابعة وباهمية نسبية بلغت (14.4%) بينما بلغ معدل الاهمية النسبية مع تركيا نحو(24.9%) اما الاردن وسوريا فهم متقاربان وبلغت الاهمية النسبية لكل منهما (19.4% ، 19 %) على التوالى أما كل من السعودية والكويت فقد بلغ معدل اهميتهما النسبية (11%)..يبين الجدول ان الاهمية النسبية للتجارة مع ايران قد شهدت نمو متصاعدا وملحوظا في السنوات (2010- 2013) مقارنة ببقية الدول إذ بلغت اعلى نسبة لها عام 2013 حيث وصلت الى (33%) من حجم التبادل مع الدول المحيطه به خلاف اللاعوام (2005-2009) التي شهدت نمواً متذبذبا، حيث انخفضت الاهمية النسبية الى(0.4%) في عام2008 بعد ان كانت (7.8 %) في عام 2007. وهذا يعني ان هناك نمواً في العلاقات التجارية بين البلدين خلال مدة الدراسة اخذ بالتطور، اما تركيا فقد شهدت انخفاضا في معدل الاهمية النسبية ، اذ انخفضت اهميتها من(92.7%) في عام 2003 الى (7.7%) عام 2013، كذلك الاردن شهدت انخفاضا في اهميتها النسبية من (57.8%) عام 2007 الى (18.9%)عام 2013 مسجلة ادنى نسبة من الاهمية لها عام 2003 بواقع (3.5%) وكذلك الحال بالنسبية الى سوريا التي انخفضت اهميتها النسبية من(35.2%)عام 2007 الى (12.2%)عام 2013 بينما الكويت والسعودية كانت اهميتهما النسبية في اعلى ما وصلت اليه (32.6%) عام 2010 بالنسبة للكويت و (25.1 %) عام 2009 بالنسبة للسعودية ، الا ان هذه النسبة قد انخفضت لكلا البلدين الى (13.6% - 14.6%) عام 2013 على التوالي.

يتبين مما تقدم ان اتجاهات التجارة السلعية العراقية مع ايران تشهد نمواً متصاعدا قياسا بالدول الاخرى المحيطة به والتي تعكس زيادة في الاعتماد على السوق الايراني لتلبية احتياجات الطلب المحلي العراقي في ظل عدم وجود التنافس السلعي بينهما مما يزيد من المخاطر على الاقتصاد العراقي ولاسيما الى احتمالات تعرضه للاغراق بالسلع ذات المواصفات الرديئة وغير المطابقة لمواصفات الجودة العالمية.

رابعاً - حركة السياح الايرانين الوافدين والاستثمارات الايرانية في العراق:

تعد السياحة في كثيرمن الدول احد المصادر الرئيسة في تكوين الدخل القومي ومصدرا مهما لكسب العملات الاجنبية التي تدعم ميزان المدفوعات واحداث التنمية الاقتصادية خاصة الدول التي تفتقر الى النفط او المنتجات المعدة للتصدير ، ولاهمية هذا القطاع فقد تعددت انواع السياحة وتباينت سبلها ، الدينية والثقافية وغيرها ومن الممكن ان يكون للسياحة في العراق شأنا كبيرا في الدخل القومي بما تمتلكه من مقومات حضارية تتمثل بالمواقع الاثرية والسياحية والمدن الدينية المقدسة والاماكن الدينية الاخرى القادرة على استقطاب السياح والزوار ، ونتيجة للظروف الامنية التي يمر بها البلد بعد 2003 اصبحت السياحة الدينية في العراق تحتل المرتبة الاولى بين الانواع الاخرى وتاتي اهميتها لكونها تعمل على تنشيط الحركة التجارية والانتعاش الاقتصادي.

شكلت السياحة الدينية في العراق نحو(94%) من اجمالي حركة السياحة في العراق ويأتي معظم الزوار من ايران اذ يشكل نسبتهم (88 %) من اجمالي السياحة الوافدة [2] وهذا يدل على ان حركة السياح الوافدين من ايران للعراق شهدت نمواً متصاعداً بعد عام 2003 لغرض الزيارات الدينية ، وقد سجلت الاحصائيات أن اعداد الوافدين الى العراق من الجانب الايراني في تزايد مستمرحيث ارتفع عددهم من(1376) زائر عام 2003 الى (787185) زائر عام 2013 وقد بلغ اعلى مستوى في اعداد الوافدين عام 2010 إذ وصل الى (1264216) زائر، اما بخصوص عام (2004) فلاتوجد بيانات دقيقة للزائرين بسبب الحرب وفي عام 2006 مُنع الزوار الايرانين من الدخول الى العراق بسبب كثرة االاعمال الارهابية التي حدثت انذاك [3] كما مبين في الجدول (9)، كذلك يتبين من الجدول اعلاه قيمة الايرادات التي تحصل عليها الدولة والتي ارتفعت اقيامها الى (1005881440) دولارعام 2005.

1 - تم استخراج نسبة مساهمة الدول المحيطه من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للاحصاء التقارير الاقتصادية للاستيرادات لعام (2013).

2 - نبيل جعفر عبد الرضا ، دور السياحة الدينية في تنمية الاقتصاد العراقي ، حوار التمدن ، العدد(3732) ،2012 .

3- يسرى محمد حسين ، دنيا طارق احمد ، الاهمية الاقتصادية الدينية في محافظتي كربلاء والنجف ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد/35، 2013،ص116.

جدول (9)

عدد الزوار الايرانين الوافدين الى العراق والايرادات المتحققة للمدة (2003-2013) (دولار)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد السياح	1376	---	268298	-----	504975	863657	409025	1264216	1130585	989767	787185
الايرادات	54560	----	1005881440	---	---	----	4090250	12642160	11305850	9897670	7871850

المصدر: هيئة السياحة ، قسم التخطيط والسياحة

***- تجدرالاشارة الى ان هناك اتفاقية سياحية بين البلدين عام 2005 تنص على استيفاء الجانب العراقي مبلغ (32) دولارمن عمر 12 سنة فما فوق ، ومبلغ (16) دولار من عمر 2 سنة حتى 12 سنة ، غير ان هذه الاتفاقية الغيت عام 2007 حسب قرار مجلس الوزراء الذي بموجبه الغيت الرسوم والاستيفاءات الضريبية كافة،الا ان عام 2009 صدرة قرار رقم (150)ينص على استيفاء مبلغ (50)دولار عن كل زائر ولكل الاعمار، الا انه تم تعديله بموجب الاتفاقية التي تمت في 20\6\2009 ليكون المبلغ المفروض على السواح الايرانين (10) دولار فقط.**

اما عامي (2007- 2008) فقد تم الغاء رسوم الدخول على الزوار الايرانين (بقرار من مجلس الوزراء)، بينما الاعوام المتبقية شهدت اعادة لفرض الرسوم على الوافدين الايرانين وبمعدل (10) دولار على كل سائح وفق الاتفاقية التي تمت بين الجانبين عام 2009[1]، مما اسهم في تمويل ميزانية الدولة بالايرادات والعملة الاجنبية التي شهدت نمواً ايجابيا لايراداتها نتيجة لحركة السياح الايرانين ،لذا يمكن القول ان السياحة من المنظور الاقتصادي هي قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ، ومصدرا مهما للعملات الاجنبية ، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة ، وهدفا لتحقيق برامج التنمية لابد من الاهتمام بها وبالاستثمارات السياحية والاستفادة من حجم الزائرين في تصحيح ميزان المدفوعات العراقي مع الجانب الايراني .

اما على مستوى حركة الاستثمار الايراني في العراق فقد شهد نمواً واضحاً للمشاركة في اعمار العراق اذ بلغ عدد الشركات الايرانية اكثر من (140) شركة ايرانية تعمل في العراق [2]. كما مبين في الجدول (10) حيث ارتفعت قيمة الاستثمار من (4.000) مليون دولار في عام 2008 الى نحو (252.586) مليون دولار في عام 2013 موزعة على شكل استثمارات لكل من القطاع (الخدمي والسكني والصناعي) وبواقع اجمالي بلغ (677.943) مليون دولار موزعة الى (36,232) مليون دولاراستثمارات خدمية و باهمية نسبية نحو (5.3%) من اجمالي الاستثمارات بينما بلغت الاستثمارات السكنية (389,125) مليون دولار واهميتها النسبية (57.4%) اما الاستثمارات الصناعية فقد بلغت (252,586) مليون دولار و اهميتهاالنسبية (35.7%) خلال الاعوام (2008- 2013) عدا عام 2011 الذي لم يشهد قدوم استثمارات من ايران .

جدول (10)

حركة الاستثمارات الايرانية (الخدمي والسكني والصناعي) في العراق للمدة(2008 -2013) مليون / دولار

السنوات		2008	2009	2010	2011	2012	2013	مجموع الاستثمار	الاهمية النسبية %
نوع الاستثمارات	خدمي	4.000	1 .115 7 .450		----	23 .667		36 .232	5. 3
	سكني			189 .125	---	200. 000		389 .125	57 .4
	صناعي				--		252.586	252.586	37 .2
المجموع		4.000	8.565	189 .125		223.667	252.586	677 .943	100
الناتج المحلي الاجمالي		3889	4020.7	4712.8	---	5115.1	5017.8		
نسبة الاهمية %		0.1	0.2	4.01	--	4.3	5.01		

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار العراقية .

اما بالنسبة لمستوى الاهمية النسبية للاستثمارات الايرانية من الناتج المحلي الاجمالي العراقي فقد شهدت نموا حيث بلغت نحو (5.01%) في عام 2013 مقارنة بـ (0.1%) في عام 2008 وهذا نتيجة تحسن الاوضاع الامنية التي شجعت على زيادة الاستثمارات الايرانية في العراق .

1- هيئة السياحة العراقية ، قسم التخطيط والسياحة ،. بيانات غير منشورة .

2 - فائق حسن ، العلاقات الاقتصادية العراقية-الايرانية بين اسس التعاون ومحدداته ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، المجلد 5 ، العدد 1، 2012، ص171 .

خامساً- هيكل الاستيرادات السلعية العراقية من ايران :

على الرغم من احتياج العراق الى اعادة بناء البنية التحتية لاقتصادية التي دمرت خلال الحرب الا ان طبيعة الاستيرادات العراقية من ايران مازالت السلع الاستهلاكية تتصدر قائمة الاستيرادات العراقية، حيث بلغت نسبة السلع الاستهلاكية المستوردة من ايران لعام 2013 نحو(60%) من كمية استيراداتها مما يعني استقطاع جزاءا كبيرا من نفقات الدولة من دون ان يكون لها مردودا انتاجيا يسهم في عملية التنمية الاقتصادية، في حين بلغت السلع التي تدخل في الصناعة التي غلب عليها صفة السلع الوسيطة مانسبته (33%) من حجم الاستيرادات العراقية ، اما السلع الرأسمالية فقد بلغت (7%) لنفس العام[1]. ان هذا الاختلال في تنوع الاستيرادات العراقية من ايران يعكس حالة من عدم الاستفادة من الاستيرادات الايرانية في تنشيط قطاع الصناعة وخلق صناعة قادرة على منافسة المنتوجات الايرانية فضلاًعن بقاء العراق سوقاً للمنتجات الايرانية الاستهلاكية والتي قد يتولد عنها حالة من الاغراق للكثير من المنتجات العراقية .

المطلب الثالث

السيناريوهات المحتملة للعلاقة التجارية بين العراق وايران

ان أية دراسة مستقبلية يجب أن تتضمن اكثر من سيناريو محتملاً لان وجود سيناريو منفرد قد يصبح بمثابة قرار مسبق لايراعي التطورات والأحداث بحيث من الممكن ان يفقد هذا السيناريو مبرراته.ويمكن توظيف هذا الأسلوب (السيناريوهات) في إطار رسم الاحتمالات المتوقعة للعلاقات التجارية بين العراق وايران في ظل المتغيرات الراهنة والتي من الممكن حدوثها في الامد القريب أو البعيد ، وهذه الرؤية لا تتسم بصعوبات في حدوثها سواء كانت المتشأئمة او المتفائلة ، فبالنسبة للمتشائمة هي امتداد للواقع الذي يمر فيه الاقتصاد العراقي ، اما المتفائلة فهي تنبعث من حجم الامكانيات والموارد التي يمتلكها الاقتصاد العراقي التي من الممكن استغلالها بالطريقة المثلى من اجل رفع مستوى القطاع الانتاجي ومن ثم قطاع التجارة الخارجية ، ومن هذه السيناريوهات :

السيناريوالاول - استمرار العلاقة التجارية غير المتكافئة (السيناريو المتشائم):

اولاً : فرضية السيناريو :

1- استمرار اختلال هيكل الناتج وزيادة اعتماده بشكل كبير على المورد النفطي فأن مبدأ الشريك التجاري سوف لن يتحقق بين العراق وايران .
2- بقاء البنية التحتية للاقتصاد العراقي على ماهي عليه.
3- عدم النهوض بالواقع الصناعي والزراعي واستمرار الفساد الاداري والمالي .
4- عدم تطوير القطاع السياحي في العراق وبقاء البنية التحتية ضعيفة والمتمثلة بخدمات الماء، والكهرباء، وشبكات الصرف الصحي والاتصالات والنقل .
5- انخفاض مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي واستمرار هروب راس المال للخارج.
6- استمرار عدم الاستقرار السياسي والامني .
7- رفع العقوبات الاقتصادية عن ايران وارتفاع سعر الصرف الايراني .

ثانياً : النتائج المترتبة على فرضية السيناريو:

على الرغم من ان الاقتصاد الايراني يتمتع بالعديد من المميزات الايجابية التي تؤهله بأن يصبح شريكاً تجارياً مناسباً مع العراق ، لكن قصور الناتج في الاقتصاد العراقي يقف عائقا امام نجاح العلاقات التجارية السليمة الناجمة بين العراق وايران. بالرغم من تقاسم البلدان الكثير من العادات والتقاليد والبيئة والاعتناقات الدينية والمذهبية التي تعد من العوامل المساعدة في انجاح الشراكة التجارية الا ان استمرار الظروف الامنية والسياسية غيرالمستقرة في العراق والتي ما زالت تشكل تحديات تحُول دون استقرار الاقتصاد العراقي الذي اخذت تتقلب فية اغلب متغيرات الاقتصاد الكلي ، وتبعثر جهود السياسات الاقتصادية الرامية لتحسين البيئة الاقتصادية التي تأتي في مقدمتها السياسة التجارية .

1-القطاع الصناعي:

بقاء الوضع على ماهو عليه يبقي الصناعة في العراق غير قادرة على المنافسة دولياً نظراً لما تعانيه من صعوبات حقيقية تسببت بضعف قدرتها التنافسية وابقاءالعراق بعيداً عن التنمية الصناعية. فعلى الرغم من المحاولات التي تبناها العراق في مجال تحسين هيكل الناتج من خلال الاعتماد على العلاقات

1- وزارة التجارة العراقية - سفارة جمهورية العراق ، الملحقية التجارية ، تقرير الاستيرادات العراقية من الجمهورية الاسلامية الايرانية لعام 2013.

العراقية - الايرانية مثل انشاء مشروع تجميع السيارات في الاسكندرية وبعض معامل الالبان والاغذية الجاهزة وبعض المعدات الرأسمالية ، الا انها كانت متواضعة من حيث الحجم فضلاعن ان نوعية وجودة مستلزمات الانتاج المستورد من ايران لم تكن ذات مواصفات عالمية عالية نظرا للتصنيف العالمي للاقتصاد الايراني والذي يصنف في مجموعة الدول النامية هذا من جهة ، ومن جهة اخرى تفشي الفساد الاداري وعدم الشفافية والمصداقية من الجانب العراقي التي توظف مبادرات الاصلاح الاقتصادي ومن ثم ضيعت ثمار الجهد التعاوني بين البلدين.

ان العلاقات التجارية العراقية الايرانية سوف لن تكون متكافئة وهذا يعني استمرار التبعية الاقتصادية وذلك لان العراق لايستطيع تصدير السلع والخدمات الى ايران بسبب اختلال هيكل الناتج فضلا على استمراره في استيراد العديد من البضائع والخدمات الايرانية لحاجته الماسة لها من اجل امتصاص فائض الطلب المحلي ، وبذلك فإن ايران سوف تنتعش لديها عجلة الصناعات التي يجري توريدها الى العراق والتي اخذت تتعدد اصنافها تبعا لتطور الطلب العراقي عليها وتبدل رغبات المستهلكين العراقيين اتجاهها اذ تتصف السلع المصنعة الايرانية بجودتها وكذلك رخص ثمنها بسبب قرب ايران من العراق الذي يعتبرعاملاً ايجابياً ينعكس على تكاليف النقل .

2- القطاع الزراعي :

فيما يخص الجانب الزراعي فأنه سوف يشهد رواجا كبيرا لدى الجانب الايراني مقابل بقاء القطاع الزراعي العراقي متخلفا غير قادر على تلبية طلبات المستهلكين وتأمين السلع الزراعية والغذائية مما يدفع بالمستهلكين للجوء الى السلع والاغذية المستوردة من ايران واعتماد الاخير في نهضة وتنشيط مبادراته الزراعية على الكثير من مستلزمات الزراعة الايرانية ، فضلا عن المعدات الرأسمالية في الجانب الزراعي التي سوف يجري توريدها من ايران . في وقت لا توجد معالجة واقعية لهذه المعضلة الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من التدهور للقطاع الزراعي، وهذا يلقي بأعباء إضافية على عملية التنمية ويوسع معدلات البطالة والفقر ويزيد من حجم المديونية في العراق .

3- القطاع السياحي :

نتيجة لاستمرار العقبات والمعوقات التي أفرزتها الأوضاع الأقتصادية والسياسية في العراق فأن القطاع السياحي سوف يشهد تحسنا ورواجاً كبيرا لدى الجانب الايراني بسبب الاستقرار الامني والسياسي الذي تشهده البلاد مما يدفع العديد من العراقيين بالتوجه الى ايران كسائحين وهذا سوف يؤدي الى تطورقطاع السياحة في ايران ولاسيما الدينية منها على العكس من الجانب العراقي الذي سوف يتدهور لديه هذا القطاع على اثر الظروف الامنية والعمليات العسكرية التي تشهدها البلاد التي انعكست في قطاع السياحة بشكل عام والسياحة الدينية على نحو خاص للوافدين من ايران ومقتل العديد من السياح الايرانين بسبب اعمال العنف الارهابية مما يتسبب بأنخفاض كبير لطلب السياحة الدينية في العراق من الجانب الايراني . وقد بينت احصاءات السياحة ان عدد السياح الايرانيين شهد ارتفاعا ملحوظاً عام 2012 اذ بلغ (1264216)[1] زائرا مما عكس تحقق السياحة الدينية في العراق من قبل الجانب الايراني على الرغم من تدهور الظروف الامنية والسياسية في العراق .

اما على صعيد الاقتصاد الايراني فأنه سيشهد تطورا كبيرا في تنويع ايراداته المتأتية من تنويع مصادرالناتج الذي اخذ اتجاها متنامياً بعد رفع الحصار الاقتصادي على العراق وحركة انفتاحه التي شهدها على العالم بسبب العلاقات التشابكية بين القطاعات الرئيسة للاقتصاد وما يحققة قطاع السياحة من ايرادات لخزينة الدولة يمكن من خلالها تطوير القطاعات الاخرى، مقابل تراجع الايرادات العراقية التي ستشهد استنزافا للعملة الاجنبية من اجل توفير السلع والخدمات وامتصاص فائض الطلب المحلي العراقي الذي يعالج عن طريق الاستيرادات من ايران ، وبقاء الاختلال في هيكل الناتج العراقي وعدم مرونة الجهاز الانتاجي الامر الذي سوف يحقق لايران فائض اقتصادي جراء العلاقات العراقية - الايرانية ، مقابل تحقيق عجزا اقتصادياً للعراق في المستقبل .

4 - الخدمات :

ان مشاكل الاقتصاد العراقي كلما تتفاقم تفرز توجهات من قبل صانع السياسة من اجل التعامل معها اعتماداً على الاستيراد من ايران من اجل توفير بعض الحلول المؤقتة فتعدد مشاكل القطاع الخدمي العراقي في مجال توفير الطاقة والخدمات المالية والخدمات الخاصة بالسياحة فضلا عن الخدمات الصحية سوف تولد زخما في الطلب عليها من الجانب العراقي . اما الخدمات في العراق فأنها ستشهد تراجعا كبيراً وبقاء

1- المصدر: هيئة السياحة ، قسم التخطيط والسياحة ، مصدر سابق.

مستوى الخدمات المقدمة في تراجع مستمر مما سوف يعزز هذا الاثر السلبي اتباع العراق سياسات تقشفية تعمل على اهمال فروع القطاع الخدمي بدلا من الاهتمام بها من اجل معالجة حالة اختلال هيكل الناتج وتنويع مصادر الايراد العام ، وهذا يؤدي بدوره الى تعزيز التبعية الاقتصادية للعراق تجاه ايران وما يؤكد هذه النتيجة معدل الانكشاف الاقتصادي للعلاقات التجارية العراقية الايرانية الذي بلغ معدله (0.31) *خلال مدة الدراسة.

وبناءً على ذلك فإن النشاط التجاري غير المتكافئ بين العراق وايران الذي جاء في اطار التعاون التجاري والصناعي المشترك بين البلدين سوف لن يحفز عجلة الناتج في العراق وانما على العكس من ذلك سيبقي الاختلالات الهيكلية في الناتج مستمرة . اذ يمارس النشاط التجاري غيرالمتكافئ دور العلاج المؤقت لسد حاجة السوق العراقية من السلع والخدمات التي عجز الناتج في العراق عن توفيرها، الامر الذي سوف لن يؤسس شراكة تجارية قائمة على العلاقات التجارية المتكافئة عبر تفعيل كلاً من جانب الصادرات والاستيرادات لكلا البلدين .وبذلك سوف يوصف النشاط التجاري القائم بين البلدين بأن ايران تعد شريكاً في جانب الاستيرادات وليست شريكاً تجارياً كاملاً لأنتفاء جانب الصادرات العراقية الى أيران . اي ان العلاقات العراقية - الايرانية سوف تجري باتجاه واحد فقط وهو صادرات ايرانية يقابلها استيرادات عراقية واختفاء الاتجاه الثاني لتلك العلاقات التجارية وهو صادرات عراقية يقابلها استيرادات ايرانية. ويتضح ذلك واضحا من خلال انكشاف الاقتصاد العراقي على الاقتصاد الايراني وكما مبين في الجدول (11).

جدول (11)

نسبة الانكشاف للاقتصاد العراقي على الاقتصاد الايراني للمدة 2005 - 2013 (مليون / دولار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بدون النفط	الاستيرادات العراقية من ايران	الصادرات العراقية الى ايران	حجم التبادل التجاري	نسبة الانكشاف
2005	31737.3	118295406	267968.4	118.4	0.37
2006	45831.2	346605597	1349647	348	0.75
2007	68030.9	2190047	30566	2.2	0.003
2008	108251.1	2706679	389688	3.1	0.002
2009	78783.1	27236551	10976083	38.2	0.04
2010	114417.1	522906826	-	523	0.45
2011	158589	961294028	578961	961.8	0.60
2012	185795.2	510777813	10000	510.7	0.27
2013	197725.1	736.3	22.5	758.8	0.38

المصدر- من عمل الباحثين بالاعتمادعلى البيانات الواردة في الجدول (10) .

الانكشاف الاقتصادي = حجم التبادل التجاري السلعي\ الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط

كما ان رفع العقوبات الاقتصادية عن ايران يجعل منها دولة منفتحة على اسواق العالم كافة وهذا يزيد من الطلب على المنتجات الايرانية التي لها القدرة على التنافس مما ينعكس سلباعلى العراق من خلال ارتفاع اسعارها واقتطاع جزء اكبر من الدخل وكذلك زيادة حجم العملات الاجنبية الخارجة من العراق اضافة الى ان تحسن سعر الصرف الايراني يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات المعدة للتصدير وهذا بدوره سوف يكون عاملاً في زيادة العبء على كاهل المستهلك العراقي الذي يعتمد وبشكل كبير على المنتجات الايرانية.

السيناريو الثاني : العلاقات التجارية المتكافئه بين البلدين (السيناريو المتفائل):

اولاً - فرضية السناريو:

1- تحسن هيكل الانتاج المحلي الاجمالي من خلال زيادة مساهمة القطاعات الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .
2- رفع مستوى الخدمات وتحسين البنية التحتية لقطاع السياحة .
3- وضع سياسات مالية وتجارية تعمل على حماية المنتوج المحلي .
4- انشاء شركات مستركة مابين العراق وايران من اجل الاستفادة من الحقول النفطية المشتركة .
5- وضع استراتيجية مائية جيدة للنهوض بواقع الثروة المائية العراقية ولاسيما ما يتعلق بالمياه المشتركة والسعي لانشاء شركات مشتركة مابين البلدين .
6- القضاء على الفساد المالي والاداري المستشري في مفاصل الدولة واستقرار الوضع الامني والسياسي من اجل استقرار واقع الاقتصاد الكلي الذي يتأثر فيه.
7- تهيئة المناخ الملائم للاستثمار الاجنبي والعمل على ايجاد التشريعات التي تعمل على جذب الاستثمارات للعراق .
8- اشراك القطاع الخاص وعلى نحو فاعل في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي .

(*) وقد تم استخراج معدل الانكشاف الاقتصادي من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (11) .

ثانياً- النتائج المتوقعة للسيناريو:

ان زيادة مساهمة القطاعات الاخرى وتنوعها في الناتج المحلي الاجمالي العراقي يؤدي الى تنوع الايرادات العامة ويجعل من الاقتصاد العراقي قادراً على مواجهة التقلبات العالمية في اسعار النفط والتي تنعكس سلبا على الاقتصاديات التي تعتمد على النفط كمورد اساسي ومنها العراق وبالتالي سيزيد من قوة الاقتصاد وكنتيجة الى :

1- الصناعة :

تعد زيادة فاعلية القطاع الصناعي العراقي وانتاجيته عاملا مهماً لانها سوف تجعل من العرض الكلي مواكبا للطلب الكلي وقادراً على توفير مستلزمات المستهلكين ومن ثم انخفاض طلب المستهلكين على السلع المستوردة ومنها السلع الايرانية مما يحفز القطاع الخاص على الدخول في حلبة المنافسة للصناعات المحلية وهذا يؤدي الى تحسين كفاءة وجودة المنتوج المحلي واستخدام الطرق والتكنولوجيا الحديثة وبالتالي تصبح الصناعات المحلية بشقيها العامه والخاصة لها القدرة على منافسة المنتوج الاجنبي ومن ثم رفع جودة السلع المعدة للتصدير خاصة وان العراق يتمتع بالموارد والمستلزمات الضرورية للانتاج الصناعي التي تنعكس بصورة انخفاض في تكاليف الانتاج في العديد من السلع الاستهلاكية والغذائية ومن ثم انخفاض اسعار السلع مما يساعد على زيادة الطلب الخارجي على السلع العراقية ويقلل حجم الاستيرادات وخاصة من ايران الامر الذي ينعكس على تحسن في ميزان المدفوعات وتكون العلاقة مابين البلدين متكافئة.

2- الميزان التجاري :

هناك بعض الصناعات الرائدة في ايران يشكل الطلب العراقي عليها حافزاً لنجاحها والتي يمكن انتاجها في العراق ولاسيما ان مستلزماتها متوفرة لدى العراق وهذا بدوره يعمل على تلبية حاجة السوق العراقي ويخفض نسبة خروج العملة الاجنبية من العراق وبالتالي انخفاض نسبة الانكشاف الاقتصادي على العالم بصورة عامة وعلى الاقتصاد الايراني بصورة خاصة وتحسين وضع ميزان المدفوعات لصالح العراق وازالة العجز التجاري المستمر .

3- تنوع ايرادات الدولة :

ان اتباع السياسة التجارية الحمائية للمنتوج العراقي المحلي سوف يكون عاملاً مهماً لتشجيع الصناعة العراقية على النهوض وحمايتها من المنافسة الاجنبية وذلك عن طريق تحسين واقع هيكل الضرائب الذي بدوره يعمل على توفير ايرادات اضافية للدولة وكذلك التنوع في مصادر ايرادات الدولة وتخفيض نسبة الاعتماد على ايرادات النفط التي تتأثر بالسوق العالمي والتقلبات التي تحصل فيه نتيجة لعوامل اقتصادية وسياسية.

4- السياحة الدينية :

ان السياحة الدينية يمكن ان تشكل مردوداً مهما ومصدرا لاغنى عنه امام العراق للحصول على العملات الاجنبية ، هذه الخصوصية تدفع الى الاهتمام بها بتعظيم الفوائد المتحققة منها من خلال ايصال اكبر عدد من السياح الى الاماكن المقدسة وبقائهم لمدة اطول وانفاقهم اموالا اكثر وبذلك تساهم السياحة بالتنمية وتحسن دخل الفرد وتحسين ميزان المدفوعات . وبالتالي فأن زيادة تقديم الخدمات للسياحة الدينية سوف يوفر للعراق الايرادات الاجنبية . خاصة وان السياح الايرانين يأمون للعراق بشكل كبير وعلى طول ايام السنة وهذا الجانب يشكل نقطة جوهرية في تحسين نوع العلاقات المتبادلة بين البلدين اذ اصبحت السياحة تشكل عاملا مهما في جميع البلدان وان الطلب عليها بات يشكل اهمية في الاقتصاديات الحديثة ، ونتيجة لزيادة اهميتها وتحسين واقعها فأنها ستكون رافدا حيويا لتحسن نوع العلاقة بين البلدين خاصة وان المواقع الدينية في العراق تتميز بالتفرد النوعي بحيث انها تجذب السائحين على مدار السنة.

5- الزراعة :

يعد انتعاش القطاع الزراعي سواء كان على مستوى الزراعة او الثروة الحيوانية عن طريق الاستفادة من المياه وخاصة المشتركة عاملاً مهما لجعل الصناعة الغذائية في العراق قادرة على منافسة الصناعة الايرانية ، ومن جانب اخر تلبية طلبات المستهلكين المحلين بالسلع الغذائية التي تتميز بالجودة ومن ثم العمل على تصدير فائض الانتاج ، وبفعل الراوابط التشابكية بين القطاعات فان تطور قطاع الزراعة سوف يعمل على تزويد القطاع الصناعي بالمستلزمات المطلوبه من المواد الداخلة في الصناعة الغذائية او الصناعات الاخرى . وكما هو معلوم ان ايران تستورد من العراق المواد الزراعية الاولية وبهذا يكون العراق قد حقق الشراكة والتبادل التجاري المشترك بين البلدين ومن الممكن أن يحقق العراق بعض المزايا أوالفوائد اذا ما استغل الميزة النسبية لبعض منتجاته الزراعية مثل التمور التي ينفرد بإنتاج أنواع معينة منها فضلاًعن أنواع الأغنام والمنتجات التي تنتج في العراق في غير مواسمها مثل بعض أنواع الحمضيات والخضروات وغيرها، ولاسيما اذا ما جرى الاهتمام بتحسين جودتها وفق الاساليب الحديثة .

6- الاستثمار :

ان تحسين الوضع الامني والاستقرار السياسي وتهيئة الظروف المناخية الملائمة يجعل من العراق سوقا مناسبا للاستثمار الاجنبي وهذا بدوره سوف يرفع من مستوى تطور البنية التحتية للقطاعات الاقتصادية كافة وادخال تكنولوجيا متطورة تضاهي نظيرتها في الدول المتقدمة مما يعزز من موقع الاقتصاد العراقي بين الدول الاخرى ، وخاصة مستوى تطور الاقتصاد الايراني حتى تكون له القدرة على منافسته في المجالات كافة ومن ثم تحقيق نوع من التكافؤ في العلاقة التجارية بينهما وليس علاقات تتصف بالتبعية الاقتصادية .

7 - التجارة الخارجية :

وصول العراق الى هذا المستوى من التقدم الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية يعزز دورالتجارة الخارجية ويجعلها اكثر اهمية في الاسهام في التنمية الاقتصادية وتوفيرالعملات الاجنبية للعراق ويكون رافدا مهما للعراق من خلال تحسن ميزان المدفوعات العراقي ويجعل من العلاقة القائمة بين العراق وايران تتصف بالشراكة التجارية لارتفاع حجم صادراته لايران وتنوعها خاصة وان العراق يمتلك موارد طبيعية متنوعة وغنية تحتاج لها الصناعات الايرانية .

وبما ان البلدين يتمتعان بروابط ومشتركات مهمة يمكن ان تساهم في جعل العلاقة بينها علاقة تكاملية لاسيما وان البلدين يتشابهان في كثير من النشاطات الاقتصادية فضلا عن موقعهما المهم على الخليج العربي واحتلالهما موقعاً استراتيجياً يجعل منهما قوة اقتصادية لها تأثيراً على المنطقة على نحو خاص و العالم على نحو عام ، فضلاً عما يمتلكانه من ثروات طبيعية مهمه تجعل من البلدين معادلة قوية اتجاه التكتلات الاخرى التي تهيمن على البلدان النامية وتفرض عليها سطوة اقتصادية من دون ان تجعل من تلك البلدان ترقى للمستوى الذي يجعلها تنهض بواقعها الاقتصادي وتملك القدرة على منافستها في الصناعات الرأسمالية بدلا من جعلها مصدراً للمواد الاولية او النصف مصنعة فضلاً عن احتلالهما المراتب الاولى عالميا من حيث حجم الاحتياطات من النفط والغاز من جهة ووجود الحقول الضخمة التي تكون مشتركة بين البلدين والقرب الجغرافي التي تجعل من البلدين لهما القدرة على انشاء علاقة تكاملية قوية تمكنهما من منافسة الاقتصاديات العالمية وكذلك التكتلات الاخرى خاصة وان العالم اليوم يتجه نحو التكتلات الاقتصادية والاقليمية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات.

1- **يؤدي التبادل التجاري دوراً كبيراً في تحديد شكل العلاقات بين العراق وايران على رغم من وجود عوامل أخرى لها أهمية في تأمين تلك العلاقة كالموقع الجغرافي و الروابط الدينية والثقافية بحيث اصبح تردي أو ازدهار التبادل التجاري بين البلدين لا يتأثر بدرجة كبيرة بتفاعل العلاقات السياسية فيما بينهما. فعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر والمواقف تجاه بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك، لكن يمكن ملاحظة أن علاقاتهما التجارية في تزايد مستمر بعد عام 2003 . تلك العلاقة المحكومة بعدة عوامل ، من بينها المصالح الاقتصادية المتبادلة والتقارب الاثني لكلا البلدين والتي لها أثرا كبيرا في تطور تلك العلاقة.**

2- **شهدت العلاقات العراقية – الايرانية تطورات مختلفة قبل عام2003 وعلى مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدءاً من مشكلة ترسيم الحدود المشتركة ومسألة المياه المشتركة بين البلدين فضلاً عن مسألة حقول النفط المشتركة التي لازالت عالقة بينهما ووصول حالة التأزم الى التصادم ونشوب الحرب في بداية الثمانينيات التي انتهت عام 1988، ولم تسجل حالة متطورة من التبادل التجاري كما هو عليه الوضع بعد عام 2003 .**

3- **يعد الانتاج الايراني مصدراً مهماً في تلبية احتياجات الطلب المحلي العراقي حيث يستورد العراق من ايران العديد من السلع الاستهلاكية والتي بلغت نسبتها (60%) عام 2013 من اجمالي السلع المستوردة بينما شكلت السلع الرأسمالية مانسبته (7%) ،والتي لا تؤدي الى تطوير القطاع الصناعي من اجل النهوض بواقعه المتخلف . في الوقت الذي يقوم العراق بتصدير بعض السلع القليلة والتي تعد من المواد الاولية الداخلة في الصناعة الايرانية مما يعكس مدى انخفاض اهمية صادرات العراق السلعية الى ايران قد انعكس ذلك على الميزان التجاري الذي ظل توازنه في صالح ايران دائماً.**

4- **اظهرت الوقائع مدى تطور الاقتصاد الايراني وبلوغه مرحلة الاكتفاء الذاتي في بعض السلع وخاصة الاستهلاكية نتيجة لتبنيه برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها ايران بعد الثمانينيات من القرن الماضي مما انعكس على تطور واقع اقتصادها المحلي والذي انعكس على تحسن قطاع التجارة الخارجية وخاصة الصناعية منها .**

5- **يتميز الاقتصاد الايراني بتنوع موارده وارتفاع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي، حيث يشكل قطاع الصناعة الايرانية ما نسبته (19%) من الناتج المحلي الإجمالي مع وجود قطاع زراعي متطور يعمل فيه ما نسبته (23%) من مجموع الأيدي العاملة ومعدل اهمية بلغت (8.1%) اما قطاع الخدمات فقد بلغ (33.5%) من معدل اهمية مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .في حين بلغت مساهمة قطاع النفط (30.7%) على عكس الاقتصاد العراقي الذي تنخفض فية نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي ويحتل فيه قطاع النفط المرتبة الاولى والاكثر في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي مما يدل على ان الاقتصاد الايراني اكثر تطورا من الاقتصاد العراقي**

6- **بينت الدراسة ان الصادرات العراقية لم تشكل اهمية نسبية مؤثرة في وضع الميزان التجاري بين البلدين والتي بلغت اعلى مستوى لها (0.1 %)عام 2012 من اجمالي صادراتها السلعية وبواقع (74) مليون دولار ، مما يعني عدم تشكيلها تأثيراً مهماً على واقع الاقتصاد الايراني مما يعني ذلك ان السلع العراقية المعدة للتصدير ليست بالمستوى الذي يشكل اهمية تنافسية تذكر. وانخفاض اعتماد السوق الايراني على الصادرات السلعية العراقية في تلبية احتياجاته وبالتالي انخفاض في امكانية الحصول على العملة الصعبة من الجانب الايراني عن طريق الصادرات السلعية من اجل موازنة الميزان التجاري بين البلدين.**

7- يلاحظ من الدراسة ان الميزان التجاري السلعي مع ايران بشكل عام كان سالبا من جهة العراق ،حيث يعاني من عجز دائم خلال السنوات (2005- 2013) ، فقد وصلت قيمة العجز قي الميزان التجاري العراقي الى (1149698.6) مليون دينار عام 2011.
8- اهمية السياحة الدينية في ترسيخ العلاقة بين البلدين من خلال حجم الزوار الايرانين الوافدين للعراق خلال ايام السنة ،حيث بلغت مستويات مختلفة من الاعداد رغم الوضع الامني الهش في العراق حيث وصل عدد السائحين الدينين الايرانين عام 2013 نحو (787185) زائر مما يعكس مدى اهمية هذا القطاع في تطوير العلاقة بين البلدين .

ثانياً: التوصيات.

1- وضع ستراتيجية للنهوض بالواقع الاقتصادي العراقي، وذلك عن طريق إعادة تنظيم القطاعات الانتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج وتفعيل دور القطاع الخاص في هذا المجال بصورة اكبر وتشجيع الاستثمارات الأجنبية من اجل رفع مستوى التنافسية العراقية في السوق الايرانية وكذلك التقليل من حجم الاستيرادات التي تشكل اقتطاع جزء من الدخل القومي .
2- العمل على تحفيز كافة السبل والوسائل التي من شأنها تفعيل التعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين وإقامة مشاريع اقتصادية مشتركة ولاسيما في المناطق المشتركة مثل الحقول النفطية والمياه والاهوار المشتركة لما لها من مردود اقتصادي مهم ، وتشجيع القطاع الخاص الايراني للاستثمار في العراق؛ لأن مثل هذا التعاون والتشابك في المصالح الاقتصادية من شأنه تعزيز ودعم العلاقات التجارية بين البلدين ومن الممكن الوصول الى مرحلة التكامل وجعل العلاقة التجارية علاقة متكافئه فيما بين البلدين لأن التعاون بين البلدان في كثير من الأحيان يزيل الكثير من العقبات والتحديات التي تقع بين الدول ذات المصالح المشتركة .
3- محاربة سياسات الإغراق التي تتبعها دول الجوار ومنها ايران وذلك عن طريق إصدار القوانين واللوائح التي تحد من اثر هذا النوع من الممارسات التجارية الضارة لحماية السلع الوطنية وتفعيل العمل الإداري على المنافذ الحدودية ، وإعادة العمل بإجراءات السيطرة النوعية ومسألة الجودة (الايزو) وتطبيقها على السلع المستوردة ومنها السلع الايرانية.
4- اتباع سياسة تعزيز الصادرات من قبل الحكومة العراقية ، لاسيما السلع غير النفطية وخاصة تلك التي تتمتع بالميزة النسبية في العراق، مثل المنسوجات والصناعات الجلدية والتمور وغيرها والعمل على العناية بالسلع المصدرة وجعلها تتناسب مع رغبات وأذواق المستهلك الأجنبي (لاسيما الايراني) وجعل ايران ممراً للعبور إلى الأسواق الاخرى.
5- تطوير قطاع السياحة الدينية لما لها من دور في توفير مردود مالي للدولة خاصة وان الوافدين من ايران يشكلون اكثر من (80%) من حجم الزائرين للعراق وزيادة حجم الاستثمارفي القطاع السياحي .
6- العمل على ازالة العقبات التي يواجهها الاقتصاد العراقي واصلاح الاختلال الهيكلي في الناتج والتصدي للتحديات التي تقف امام تكافؤ العلاقات التجارية العراقية - الايرانية من اجل استفادة كلا البلدين من ميزات التجارة فضلا عن قطاع الصناعة والزراعة والخدمات مما يؤمن مصادر تمويل جديدة لدعم النمو في الاقتصاد العراقي .

المصادر

1- احمد نخجواني ، الزراعة خطوة اولى نحو التنمية ،مجلة الاقتصاد الجديد ،العدد 54 ، 1996
2- ازاد احمد سعدون ، سمير فخري نعمة ، انعكاسات السياسة المالية والنقدية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، ،مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ،2009.
3- حسناء ناصر ،البطالة وخلق العمل احدى تحديات الوضع الراهن ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 19، 2009.
4- فائق حسن ، العلاقات الاقتصادية العراقية-الايرانية بين اسس التعاون ومحدداته ،مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، المجلد 5 العدد 1 ، 2012 .
5- نبيل جعفر عبد الرضا ، دور السياحة الدينية في تنمية الاقتصاد العراقي ، حوار التمدن ، العدد(3732)،2012 .
6- وسن هادي فنجان ،موقع القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في ايران واقعه وافاقه ومستقبله ،مجلة دراسات ايرانية ،العدد(13) ، 2011.
7- يسرى محمد حسين ، دنيا طارق احمد ، الاهمية الاقتصادية الدينية في محافظتي كربلاء والنجف ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد/35، 2013.
8- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي 2007.
9- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي 2013 .
10- المصدر - البنك الدولي ، بيانات مجموعة البنك الدولي ، لسنوات مختلفة (2003 -2013)
11- المصدر- البنك الدولي ، مجموعة البيانات لسنوات مختلفة (2003 -2013)
12- هيئة السياحة العراقية ، قسم التخطيط والسياحة .
13- وزارة التجارة العراقية - سفارة جمهورية العراق ، الملحقية التجارية ، تقرير الاستيراد العراقية من الجمهورية الاسلامية الايرانية لعام 2013.
14- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للاحصاء - مديرية احصاءات التجارة -التقرير الاقتصادي للاستيرادات العراقية ، 2007.
15- يحى داود عباس ، تاريخ البترول الايراني ،مختارات ايرانية ،العدد 81 ، 2007 ، ص 1 .

الانترنت : www.ahbaina.nat

الملحق (1)

الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي للمدة (2003-2013)

السنوات	القطاع الزراعي %	قطاع النفط %	قطاع الصناعة بدون النفط %	قطاع الخدمات %
2003	14	51.5	4.7	29.9
2004	10.8	47.5	2.4	39.6
2005	13.6	42.1	2.4	41.9
2006	12.9	40.3	2.4	44.4
2007	9.2	42.8	2.5	45.7
2008	7.5	45.1	2.4	45.6
2009	7.3	43.7	3.2	45.9
2010	8	41.2	3	47.5
2011	7.6	43.1	3	45.3
2012	7.4	44.2	2.8	45.5
2013	6.6	41.7	2.7	49.1

المصدر : من عمل الباحثين استناداً الى بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرات الاحصائية للسنوات(2003 -2013)

الملحق (2)

حجم التبادل التجاري العراقي السلعي مع الدول المحيطه به (مليون/ دينار)

البلد / السنوات	سوريا	الاردن	الكويت	السعودية	تركيا	ايران	المجموع
2005	292894.1	437457.5	733.2	147.4	11586833.9	177844.1	12495177
2006	237474	331768.4	58839.8	1468.8	5360554.5	510183.5	6500289
2007	85908.4	140959.3	68.4	10436	3219.6	2888.4	243480.1
2008	222021.3	205749.8	74531.7	161378.1	101775.6	3729.7	769186.2
2009	296361.9	200937.9	203801.7	265345.9	43225.9	45039.2	1054712.2
2010	480442.3	284735.2	768927.6	35294.8	121237.1	662660.2	2353297.2
2011	863158.3	633226.7	482508.1	777874.1	193942	1151108.2	4101817.4
2012	442532.6	386878.2	267877.7	335966	309929	600098.1	2343281.6
2013	324917.6	503619.8	359635.7	391262.2	206052	887755.8	2673243.1

المصدر : وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للاحصاء - مديرية احصاءات التجارة -التقارير الاقتصادية للاستيرادات لسنوات مختلفة(2003-2013)

.....

.....

.....